الفصل الثالث
أدلة الكمال والتنزيه
مقدمة

المقصود هنا بيان غَناء نصوص الوحي في هذا الباب بالدلائل العقلية اليقينية، السالمة ممّا في دلائل أهل الأهواء والبدع الكلامية من التناقض واللوازم الباطلة، والقول على الله ـ تعالى ـ بلا علم؛ فإن المعطلة ـ نفاة الصفات الإلـٰهية كليا أو جزئيًا ـ لهم صولة وجولة في هذا الشأن، ليست كغيرها في بقية أبواب الاعتقاد، وهم في ذلك لايلوون على شيء مما جاء به النبي ﷺ، زاعمين أنه لم يتكلم في الصفات الإلـٰهية بما يعوّل عليه، أو أنه لم يتكلم في ذلك ببيان أصلاً[1].

يقول ابن تيمية: (المعطلة نفاة الصفات أو بعضها لايعتمدون في ذلك على ما جاء به الرسول ﷺ، إذ كان ذلك يتضمن الإثبات لا النفي، لكن يعتمدون على مايظنونه أدلة عقلية، ويعارضون به ما جاء به الرسول.

وحقيقة قولهم: إن الرسول لم يذكر في ذلك ما يُرجع إليه، لامن سمع ولامن عقل، بخلاف غير الصفات، فهم يعترفون بأن الرسول ذكر في القرآن أدلة عقلية على ثبوت الرب، وصدق الرسول، وقد

---

(١) انظر كلام القاضي عبدالجبار المتقدم في ص: ١٤٨، ويقول الدهلوي في كتابه «حجة الله البالغة» وهو يتكلم عن الصفات: (والحق في هذا المقام: أن النبي ﷺ لم يتكلم فيه بشيء. . .) والعجيب أنه قال بعد ذلك: (والحق أن صفاته وأسماءه توقيفية. . .): ١/ ١٩٢.

يقولون أيضًا: إنه أخبر بالمعاد، أما الصفات، فزعموا أن الحق الذي دل عليه البرهان هو نفيها، ولكن لما رأوا أن الرسول إنما ذكر الإثبات، ولم يذكر مايزعمون من النفي، ولا ذكر دليلاً عقليًا عليه، نسبوا إلى ما جاء به الرسول أنه ليس فيه دليل سمعي ولا عقلي، ولا خبر يبين الحق، ولا دليل يدل عليه، فعاقبهم الله بجنس ذنوبهم، فكان مايقولونه في هذا الباب خارجًا عن العقل والسمع، مع دعواهم أنه من العقليات البرهانية، فإذا اختبره العارف وجده من الشبهات الشيطانية)[1].

وليس من غرض هذا البحث تفصيل الردّ على نفات الصفات وأصناف المعطّلة، فإن الكلام في هذا المجال يطول جدًا، وقد تصدى له علماء السلف قديمًا وحديثًا، وبينوا بطلان قول المعطلة بالأدلة القطعية، النقلية والعقلية، بمالا مزيد عليه[2].

ولما كان هذا البحث محصورًا في الدلالات العقلية دون السمعية، وجب التمييز بين ماهو سمعي وماهو عقلي، من صفات الله ـ تعالى ـ؛ وذلك لبيان مايتناوله البحث من الدلائل الكثيرة في هذا الباب الواسع، أما أسماء الله ـ تعالى ـ فلا يخفى كونها سمعية، فلا علاقة لها بهذا البحث.

والصفات السمعية هي التي لاسبيل للعقل إلى معرفتها إلا من جهة إخبار الوحي بها، لذلك تسمى: الصفات الخبرية، ومن أمثلتها صفات: الوجه، واليدين، والعين، والمجيء، والنزول، والاستواء

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٣/ ١٧٥، ١٧٦ [بتصرف].

(٢) انظر على سبيل المثال: مجموعة «عقائد السلف» لجمع من الأئمة، وشرح اعتقاد أهل السنة للّالكائي، ومؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لاسيما التدمرية، ونقض التأسيس، ودرء تعارض العقل والنقل، ومنهاج السنة، ومؤلفات تلميذه ابن القيم؛ خصوصًا الصواعق المرسلة، واجتماع الجيوش الإسلامية، والنونية، وغيرها كثير.

على العرش، وغيرها، فهذه لاسبيل إلى إثباتها لله ـ تعالى ـ إلا السمع، على أن العقل وإن كان لايثبتها مباشرة، فإنه كذلك لايدل على انتفائها، أو امتناع اتصاف الله ـ تعالى ـ بها[1]، وإنما تكون علاقتها بالدلائل العقلية من جهة ثبوت صدق المخبر بها، وما قام على ذلك من أدلة عقلية، فمستندها العقلي: دلائل النبوة العقلية.

وأما الصفات العقلية: فهي ماكان للعقل مجال في إيجابها لله ـ تعالى ـ، مستندًا في ذلك إلى ماتمليه الفطرة، من وجوب اتصاف الخالق البارىء الأول بالكمال المطلق[2].

ولايعني هذا استقلاله في إثباتها عن السمع، إلا أن يكون ذلك على سبيل التفصيل في التنزيه، فإن السمع إنما أتى به مجملاً، كما هو اللائق بالصفات السلبية[3].

أما الصفات الثبوتية، فقد جاء النقل بالتفصيل فيها، عقليها وسمعيها، وماكان عقليًا منها فليس المراد به أن العقل مستقل بإثباتها لله ـ تعالى ـ، بل المراد انضمام دلالته عليها إلى الدلالة السمعية الخبرية، فهي صفات نقلية عقلية، نقلية؛ لدلالة النقل عليها، وعقلية؛ لأن للعقل وجها في إدراك ثبوتها لله ـ تعالى ـ، ووجوب اتصافه بها، فخرج بذلك أن يقدر صفة يوجب العقل ثبوتها لله ـ تعالى ـ مع كون النقل لم يأت بها، ولم يشر إليها من قريب أو بعيد، فهذه لايصح وجودها أصلاً، ضرورة كون الكتاب جاء تبيانا لكل شيء، وصفة الرب المعبود هي أولى شيء بالبيان.

---

(١) بل هو أقرب إلى إثبات بعضها كما سيأتي في ص: ٣٧٤، ٣٧٥.

(٢) وذلك كصفات القدرة، والعلم، والحياة، والعلو، والرحمة، وغيرها، وسيأتي ذكر الضابط لها إن شاء الله ـ تعالى ـ ص٣٦٥.

(٣) لايجوز نفي وصف عن الله ـ تعالى ـ إلا استنادًا إلى دليل شرعي، إما مفصل، أو مجمل كما سيأتي في ص: ٣٧٧.

ولعل من نافلة القول أن نؤكد على أن ثبوت الكمال المطلق لله ـ تعالى ـ مسألة فطرية، يقر بها جميع الخلق، فهي رديفة للإقرار بالخالق من الأصل، إذ لايتصور إثبات الخالق في الفطر إلا على وجه يكون فيه موصوفًا بمنتهى الكمال وغايته، فكماله ملازم لكونه خالقًا، لذلك كان الغالب على أدلة كمال الرب في القرآن والسنة أن تكون سمعية.

كما أنه لم يقع خلاف في هذه المسألة من حيث الأصل والمبدأ، وإنما وقع الخلاف العظيم فيها من جهة بيان صفات الكمال وتفصيلها، فالذين لم يعتصموا بالوحي في هذا المجال، وأطلقوا العنان لأهوائهم التي يسمونها: عقولاً، غَلَوا في اتجاهين: إما في التنزيه المفرِط، المؤدي إلى التعطيل، وهذا حال أكثر أهل الأهواء، ومنهجهم في الصفات معاكس تمامًا لطريقة الكتاب والسنة، ومنهج السلف، حيث يعتمدون الإثبات المجمل، والنفي المفصل[1]، وإما في الإثبات المفرِط، غير المنضبط بنفي المثيل[2].

وأما الذين اعتصموا بالوحي ومنهاج النبوة، فقد هداهم الله ـ تعالى ـ لما اختُلف فيه من الحق بإذنه ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾[3]، فتمسكوا بطريقة الكتاب والسنة في الصفات، التي تنص على الإجمال في النفي والتنزيه، والتفصيل في الإثبات، على أساس نفي المثيل، ونفي إدراك كيفية الصفة، مع معرفة معناها المميز للصفات بعضها من بعض[4].

---

(١) انظر مثلاً ماذكره الأشعري عن توحيد المعتزلة في مقالات الإسلاميين: ١/ ٢٣٥.

(٢) انظر ماذكره البغدادي عن الكرامية في الفرق بين الفرق: ٢١٦، ٢١٧.

(٣) سورة البقرة: ٢١٣.

(٤) انظر قاعدة الإثبات المفصل والنفي المجمل في فتاوى ابن تيمية: ٦/ ٣٧.

وفيما يلي سوف أعرض ـ إن شاء الله تعالى ـ ماوقفت عليه من الطرق العقلية التي استخدمها القرآن، أو أشار إلى دلالتها على صفات الكمال لله ـ تعالى ـ[1]. ثم أتبع ذلك بما ورد في القرآن والسنّة من الاستدلال العقلي على تنزيه الله ـ تعالى ـ عن العيوب والنقائص.

(١) انظر تفسير سورة العلق لابن تيمية في الفتاوى: ١٦/٣٥٦ ـ ٣٥٨ حيث ذكر بعض الطرق القرآنية في إثبات صفات الكمال، وقد أوردتها هنا من غير التزام بترتيبه.

obeikandl.com

المبحث الأول
أدلـة الكمـال
أولاً ـ دلالة أفعال الله ـ تعالى ـ

تتجلى آثار صفات الله ـ تعالى ـ في مفعولاته، سواء كان ذلك في مخلوقاته أو كلماته، كما تتجلى في أفعاله ـ تعالى ـ، كالإحياء والإماتة، والبرء والإعدام، والرَّزق، والخفض والرفع، وإنزال الغيث، وإهلاك العصاة، وإرسال الرسل، وتدبير شئون الخلائق، وغير ذلك من أفعال الرب ـ تعالى ـ، فما كان من هذه الأفعال مشاهدًا محسوسًا بالنسبة للمستدل، فإنه يدل على الصفات دلالة حسية عقلية، لاتستند إلى السمع، وذلك كالأفعال المذكورة، فإنها ـ دون شك ـ دالة على كمال قدرة فاعلها، وكمال حكمته، وكمال رحمته وعلمه، بل إن إهلاكه للعصاة والمكذبين للرسل دال على غضبه وانتقامه، وقهره وجبروته، كما أن إنعامه على عباده وإحسانه إليهم دال على رحمته ولطفه وحنانه.

وقد تقدم في الفصل الأول أمثلة كثيرة لهذا النوع من الأدلة العقلية الشرعية على صفات الكمال[1]، وأشرنا إلى أن هذه المخلوقات مع كونها تدل على خالقها من وجوه كثيرة؛ فإنها تدل على كثير من صفات الكمال الثابتة له، بل إن من أعظم الطرق الشرعية للاستدلال على وجود الخالق ـ جل وعلا ـ: التعرف عليه من خلال آثار صفاته في مفعولاته.

ولما كانت هذه الدلالة في غاية الظهور والبيان، فقد أغنى ماسبق

---

(١) راجع ص: ٢٠٩ ـ ٢٩٥.

ذكره هناك عن إعادته هنا، إلا أني أود أن أنبه إلى بعض الأمثلة من النصوص الشرعية التي تضمنت استدلالاً صريحًا بأفعال الله ـ تعالى ـ على بعض صفاته، حيث إن أفعال الله ـ تعالى ـ لاتنحصر في الخلق، بل هي أشمل وأعم، فكلام الله ـ تعالى ـ مثلاً ـ هو من أفعاله المتعلقة بمشيئته، والقرآن من كلامه، وكل ذلك ليس بمخلوق، وله دلالة عظيمة على صفات الكمال لله ـ تعالى ـ، وكذلك أحكام الله ـ تعالى ـ الشرعية كما سيأتي[1]، وإليك فيما يلي بعض الأمثلة الصريحة على هذا الضرب من الاستدلال:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾[2].

فهذه الآية الكريمة فيها أعظم دليل يمكن أن يقام على صفة العلم لله ـ تعالى ـ، بل دلت على العلم بالجزئيات، الذي أنكره الفلاسفة وغلاة القدرية، وأكفرهم السلف بذلك، ودلالتها تتبين من وجوه:

أ ـ أن الخلق هو الإبداع بتقدير سابق، متضمن تقدير المخلوقات في العلم قبل تكوينها.

ب ـ أن خلق الخالق مشروط بتصوره للمخلوق قبل أن يخلقه؛ لأنه يخلقه بإرادة، والإرادة مشروطة بالعلم، إذ إرادة مالايشعر به محال، وهذه ـ كما يقول ابن تيمية ـ هي الطريقة المشهورة لنظار المسلمين، وطرد هذه الدلالة على أصول السنة أن من سوى الله ـ تعالى ـ لايخلق شيئًا؛ لأنه لايحيط علمًا بجزئيات أفعاله، فلايكون خالقًا لها، وإن كان شاعرًا مريدًا لها من بعض الوجوه، فهو فاعل لها من ذلك الوجه.

---

(١) انظر ص: ٣٥١.

(٢) سورة الملك: ١٣، ١٤.

جـ ـ أن علم الله ـ تعالى ـ بنفسه يستلزم علمه بسائر مخلوقاته؛ باعتباره خالقا لها، إذ هو سببها التام، والعلم بالأصل يوجب العلم بالفرع.

د ـ أنه ـ تعالى ـ لطيف يدرك الدقيق، خبير يدرك الخفي، كما يظهر من صنعه، وهذا هو المقتضي للعلم بالأشياء، فيجب وجود المقتضَى؛ لوجود السبب التام.

هـ ـ أن المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان مايستلزم علم الفاعل لها؛ لأن العمل المتقن يمتنع صدوره من غير العالم.

ومن خلال هذه الوجوه تُعلم دلالة الآية القاطعة على علم الله ـ تعالى ـ بالجزئيات والكليات وكل شيء؛ فإن من أقر بأن الله ـ تعالى ـ هو الخالق، وأنه خالق الصدور، وماتضمنته من الخطرات، فكيف تخفى عليه وهي خلقه؟![1].

وهذا التقرير لدلالة الآية يصح على كلا التقديرين في إعراب (من) في الآية، فسواء قُدّرت مرفوعة على الفاعلية، فيكون المعنى: ألا يعلم الخالق الذي شأنه الخلق؟.

أو قُدرت منصوبة على المفعولية، فيكون المعنى: ألا يعلم الرب مخلوقه ومصنوعه، فعلى كلا التقديرين، فالدلالة صحيحة صريحة[2].

يقول ابن رشد معلقا على هذا الدليل في الآية:

(وجه الدلالة: أن المصنوع يدل من جهة الترتيب الذي في أجزائه

---

(١) انظر هذه الوجوه في مجموع الفتاوى: ١٦/ ٦٠، ٣٥٤، ٣٥٥، ودرء تعارض العقل والنقل: ١٠/ ١١٤، ١١٧، وشرح الأصفهانية: ص٢٤ وقد أوردت عبارات ابن تيمية بتصرف.

(٢) وقد ضعّف النحّاس التقدير بالنصب، كما في إعراب القران: ٤/ ٤٧٠، بينما رجّحه أبو حيان في البحر المحيط: ٨/ ٣٠٠، وانظر الصواعق المرسلة لابن القيم: ٢/ ٤٩٢.

ـأعني كون صنع بعضها من أجل بعض ـ، ومن جهة موافقة جميعها للمنفعة المقصودة لذلك المصنوع أنه لم يحدث من صانع هو طبيعة، وإنما وجدت عن صانع رتب ماقبل الغاية لأجل الغاية، فوجب أن يكون عالمًا به.

مثال ذلك: أن الإنسان إذا نظر إلى البيت، فأدرك أن الأساس إنما صُنع من أجل الحائط، وأن الحائط من أجل السقف، تبين أن البيت إنما وجد عن فاعل عالم بصناعة البناء، وهذه الصفة هي صفة قديمة، إذ لايجوز عليه أن يتصف بها وقتًا ما)[1].

٢ ـ قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَـٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٩٧﴾ ﴾[2].

هذه الآية قد صرحت بأن جعْل الكعبة ومتعلقاتها مما ذكر في الآية قيامًا للناس، ـ أي لمن كان يحرّم ذلك من العرب ويعظمه، جعله قواما لمن لاقوام له منهم، فهو بمنزلة الرئيس الذي يحجز قويّهم عن ضعيفهم، ومسيئهم عن محسنهم، وظالمهم عن مظلومهم ـ[3]، صرحت بأن ذلك له حكمة عظيمة، وهي العلم بأن الله ـ تعالى ـ يعلم مافي السمٰوات ومافي الأرض، وأن الله بكل شيء عليم، وذلك واضح من لام التعليل في قوله ـ تعالى ـ: (**لتعلموا**).

ووجه الدلالة هنا على علم الله ـ تعالى ـ بمصالح خلقه ظاهر من

---

(١) مناهج الأدلة: ص٧٠.

(٢) سورة المائدة: ٩٧.

(٣) (القيام في الأصل مصدر قام إذا انتقل على رجليه، ويُستعار للنشاط، ويستعار من ذلك للتدبير والإصلاح؛ لأن شأن من يعمل عملاً مهمًا أن ينهض له.. فالقيام هنا بمعنى الصلاح والنفع) التحرير والتنوير لابن عاشور: ٧/٥٦.

ترتب ذلك على ماشرعه لهم، حتى ظهرت آثاره عليهم، وأصبح واقعًا محسوسًا لديهم.

ولكن ماهو وجه الدلالة في ذلك على أنه ـ تعالى ـ يعلم مافي السموات ومافي الأرض، وأنه تعالى بكل شيء عليم؟.

جواب ذلك كما يقول ابن عاشور، (أنه ـ تعالى ـ أمر ببناء الكعبة في زمن إبراهيم، فلم يدر أحد يومئذ إلا أن إبراهيم اتخذها مسجدًا، ومكة يومئذ قليلة السكان، ثم إن الله أمر بحج الكعبة، وبحرمة حرمها، وحرمة القاصدين إليها، ووقّت للناس أشهر القصد فيها، وهدايا يسوقونها إليها، فإذا في جميع ذلك صلاح عظيم، وحوائل دون مضار كثيرة بالعرب لولا إيجاد الكعبة. . فكانت الكعبة سبب بقائهم، حتى جاء الله بالإسلام، فلاشك أن الذي أمر ببنائها قد علم أن ستكون هنالك أمة كبيرة، وأن ستحمد تلك الأمة عاقبة بناء الكعبة، ومامعه من آثارها، وكان ذلك تمهيدًا لما علمه من بعثة محمد ﷺ فيهم، وجعلهم حملة شريعته إلى الأمم، وماعقب ذلك من عظم سلطان المسلمين، وبناء حضارة الإسلام)[1].

فهذا وجه الدلالة على أن الله ـ تعالى ـ يعلم مافي الأرض، وأما مافي السمٰوات فمن باب أولى، باعتبار أنها أقرب إليه، وأنه ـ تعالى ـ أعنى بها[2].

قال ابن عاشور: (وأما دلالة ذلك على أنه بكل شيء عليم: فلأن فيما ثبت من هذا العلم الذي تقرر، من علمه بما في السمٰوات ومافي الأرض، أنواعا من المعلومات، جليلة ودقيقة، فالعلم بها قبل وقوعها لامحالة، فلو لم يكن يعلم جميع الأشياء لم يخل من جهل

---

(١) التحرير والتنوير: ٦/ ٦٠.

(٢) انظر المرجع السابق: ٦/ ٦٠.

بعضها، فيكون ذلك الجهل معطّلا لعلمه بكثير مما يتوقف تدبيره على العلم بذلك المجهول، فهو ما دبّر جعْل الكعبة قياما وما نشأ عن ذلك إلا عن عموم علمه بالأشياء، ولولا عمومه ماتم تدبير ذلك المقدّر)[1].

ورغم وضوح دلالة هذه الآية على مدلولها وقطعية ذلك، إلا أن أقواما من الزنادقة ـ كما يذكر الإمام ابن قتيبة رحمه الله ـ أنكروا الارتباط بين أول الآية وآخرها، وظنوا بعماهم أن ذلك خلل في القرآن، فأبانوا بذلك عن جهل فاضح، وحاشا القرآن أن يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه، وقد تصدى الإمام ابن قتيبة للرد عليهم، فكان مما قاله جوابًا على استشكالهم هذه الآية:

(وتأويل هذا أن أهل الجاهلية كانوا يتغاورون، ويسفكون الدماء بغير حقها، ويأخذون الأموال بغير حلها، ويخيفون السبل، ويطلب الرجل منهم الثأر فيقتل غير قاتله، ويصيب غير الجاني عليه، ولايبالي من كان، بعد أن يراه كفأً لوليه، ويسمّيه: الثأر المُنيم[2]، وربما قتل أحدهم حميمه بحميمه... وربما أسرف في القتل، فقتل بالواحد ثلاثة أو أربعة وأكثر.. فجعل الله الكعبة البيت الحرام، وماحولها من الحرم، والشهر الحرام، والهدى، والقلائد، قواما للناس، أي: أمنا لهم، فكان الرجل إذا خاف على نفسه لجأ إلى الحرم فأمن. يقول الله ـ عز وجل ـ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾[3].

وإذا دخل الشهر الحرام تقسمتهم الرِّحل، وتوزعتهم النجع، وانبسطوا في متاجرهم، وأمنوا على أموالهم وأنفسهم.

---

(١) التحرير والتنوير: ٦/ ٦٠.

(٢) أي الثأر الذي فيه وفاء طلبته، كأنه لم يذق النوم قبل أخذه به. انظر لسان العرب: ١٢/ ٥٩٧. مادة (نوم).

(٣) سورة العنكبوت: ٦٧.

وإذا أهدى الرجل منهم هدْيا، أو قلّد بعيره من لحاء شجر الحرم، أمن كيف تصرّف، وحيث سلك.

ولو تُرك الناس على جاهليتهم وتغاورهم في كل موضع وكل شهر لفسدت الأرض، وفني الناس، وتقطعت السبل، وبطلت المتاجر. ففعل الله ذلك لعلمه بما فيه من صلاح شؤونهم، وليعلموا أنه كما علم فيه الخير لهم، أنه يعلم أيضًا مافي السمٰوات ومافي الأرض، من مصالح العباد ومرافقهم، وأنه بكل شيء عليم.)[1].

وللكعبة شأن عظيم، من تأمل فيه لم يستغرب أن يجعلها الله ـ تعالى ـ من أعظم أدلة علمه الشامل.

يقول ابن تيمية: (... وكذلك الكعبة، فإنها بيت من الحجارة، بواد غير ذي زرع، ليس عندها أحد يحفظها من عدو، ولاعندها بساتين وأمور يرغب الناس فيها، فليس عندها رغبة ولارهبة، ومع هذا فقد حفظها بالهيبة والعظمة، فكل من يأتيها يأتيها خاضعا ذليلاً، متواضعًا في غاية التواضع، وجُعل فيها من الرغبة ما يأتيها الناس من أقطار الأرض، محبة وشوقًا، من غير باعث دنيوي، وهي على هذا الحال من ألوف السنين، وهذا مما لايعرف في العالم لبنية غيرها... والكعبة لها خاصة ليست لغيرها، وهذا مما حير الفلاسفة ونحوهم؛ فإنهم يظنون أن المؤثر في هذا العالم هو حركات الفلك، وأن مابنى وبقي فقد بُني بطالع سعيد، فحاروا في طالع الكعبة، إذ لم يجدوا في الأشكال الفلكية مايوجب مثل هذه السعادة والفرح، والعظمة والدوام، والقهر والغلبة)[2].

وأخيرًا فلعل مابُسط ذكره في دلالة هذه الآية داخل في الآيات

---

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٧٣، ٧٤.

(٢) النبوات: ص١٦٠، ١٦١.

البينات، المذكورة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾[1].

٣ ـ قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[2].

هذه الآية مسوقة أصلاً للاستدلال بإحياء الأرض الميتة على القدرة على البعث، فهي دليل على صفة القدرة، والآيات مثلها كثيرة جدًا، وسنرجىء الحديث عن دلائل هذه الصفة إلى حين الكلام عن المعاد، فإن غالب استدلال القرآن على القدرة كان منصبًا على تقرير إمكان البعث، وقدرة الله ـ تعالى ـ عليه، أما مانريده هنا من الآية فدلالتها على رحمة الله ـ تعالى ـ، حيث نبهت إلى أن ما يُرى من إغاثة الله ـ تعالى ـ لعباده بإنزال المطر بعد قنوطهم، هو أثر حسي لرحمة الله ـ تعالى ـ ودليل عليها، فقد سبق هذه الآية قوله ـ تعالى ـ: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴿٤٩﴾ فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ . . .﴾[3].

وفي هذه الآية ردّ قاطع على من يؤول الرحمة بالإنعام، حيث نصت على أن الإنعام المتمثل في إحياء الأرض بالنبات إنما هو أثر من آثار رحمة الله ـ تعالى ـ، التي هي صفة قائمة به ـ عز وجل ـ، على الوجه اللائق به ـ سبحانه ـ.

٤ ـ مارواه أبو الشيخ الأصبهاني بسنده عن أبي موسى ـ رضي الله عنه ـ أن موسى ـ عليه السلام ـ قال له قومه: أينام ربك؟ قال:

---

(١) سورة آل عمران: ٩٦ ـ ٩٧.

(٢) سورة الروم: ٥٠.

(٣) سورة الروم: ٤٨ ـ ٥٠.

اتقوا الله إن كنتم مؤمنين. فأوحى الله إلى موسى ـ عليه السلام ـ أن خذ قارورتين فاملأهما ماءً، ثم أمسكهما، ففعل، فنعس فنام، فسقطتا من يده فانكسرتا، فأوحى الله ـ عز وجل ـ إلى موسى: إني كذلك أمسك السمٰوات والأرض أن تزولا، ولو نمتُ لزالتا[1].

في هذا الأثر استدلال بما هو ماهد محسوس من أفعال الله ـ تعالى ـ في هذا الكون على كمال حياته وقيوميته. والتنبيه إلى هذا الدليل بضرب المثل بالقارورتين هو من جنس قياس الأولى، فإن حاجة السمٰوات والأرض إلى مدبر قيوم لايغفل ولاينام، أعظم من حاجة القارورتين إلى مثل ذلك.

---

(١) العظمة: ٢/ ٤٢٥، برقم: (١١٩ ـ ٣) بتحقيق رضاء الله المباركفوري. وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات: ص٦٨.

ثانيًا ـ طريقة قياس الأولى

طريقة القياس هي أن الخالق أولى من المخلوق بالكمال في النفي والإثبات، فكل وصف كمال يثبت للمخلوق لانقص فيه بوجه من الوجوه وأمكن اتصاف الخالق به فهو أحق به، وواجب اتصافه به، وكل نقص تنزّه عنه غيره فهو أولى بالتنزه عنه.

وهذا النوع من القياس هو الذي يجب سمعًا وعقلاً استعماله في حق الله ـ تعالى ـ، دون غيره، فلا يجوز في هذا الشأن استعمال قياس التمثيل، الذي يستوي فيه الأصل والفرع، ولاقياس الشمول الذي يدخل فيه طرفا القياس تحت قضية كلية تستوي أفرادها، وذلك أن الخالق ـ سبحانه ـ ليس كمثله شيء، وهو مفارق كل المفارقة في صفاته للمخلوق[1].

وقد تضمن هذه الطريقة كثير من نصوص الكتاب والسنّة، كما جاء استعمالها في حق الله ـ تعالى ـ عند كثير من أئمة السلف، ولم يكن ذلك مقتصرًا على باب الكمال والتنزيه لله ـ تعالى ـ، بل جاء استعمال هذا القياس الشرعي في سائر أبواب الاعتقاد، كما سيأتي[2].

يقول ابن تيمية: (والأقيسة العقلية ـ وهي الأمثال المضروبة كالتي تُسمى: أقيسة منطقية، وبراهين عقلية، ونحو ذلك ـ استعمل سلف الأمة وأئمتها منها في حق الله ـ سبحانه وتعالى ـ ماهو الواجب، وهو مايتضمن نفيًا وإثباتًا بطريقة الأولى؛ لأن الله ـ تعالى ـ وغيره لايكونان متماثلين

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل: ١/ ٢٩.

(٢) انظر ص: ٤٠٤، ٤٥٤، ٥٦٣.

في شيء من الأشياء، لافي نفي ولا إثبات، بل ماكان من الإثبات الذي ثبت لله ـ تعالى ـ ولغيره، فإنه لايكون إلا حقًا، متضمنًا مدحًا وثناءً وكمالاً، والله أحق به، ليس هو فيه مماثلاً لغيره، وما كان من النفي الذي يُنفى عن الله وعن غيره فإنه لايكون إلا نفي عيب ونقص، والله ـ سبحانه ـ أحق بنفي العيوب والنقائص عنه من المخلوق، فهذه الأقيسة العادلة، والطريقة العقلية السلفية الشرعية الكاملة.

فأما مايفعله طوائف من أهل الكلام، من إدخال الخالق والمخلوقات تحت قياس أو تمثيل يتساويان فيه، فهذا من الشرك والعدل بالله، وهو من الظلم، وهو ضرب الأمثال لله، وهو من القياس والكلام الذي ذمّه السلف وعابوه)[1].

ويدل قياس الأولى على صفات الكمال من طريقين: طريق الترجيح والتفضيل، وطريق دلالة الأثر على المؤثر، وأن واهب الكمال أحق به، وفيما يلي بيان كل منهما:

الأول ـ طريق الترجيح والتفضيل: وهو أن كل كمال ثبت للمخلوق المحدَث المربوب الممكن، فإنه يكون ثابتًا للخالق المحدِث الواجب من باب أولى، فطرةً وبداهة، لا لشيء إلا لكون هذا خالقًا قديمًا واجبًا، وذلك مخلوقًا محدَثًا ممكنًا[2]. وعلى هذا دلت الأدلة الكثيرة، ومنها:

١ ـ ماورد من ذكر المثل الأعلى في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾﴾[3].

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: ٢/ ٥٣٦.
(٢) انظر شرح الأصفهانية لابن تيمية: ص٨٦.
(٣) سورة الروم: ٢٧.

وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾[1].

فإن المراد بالمثل الأعلى هنا: الوصف الأعلى والأكمل والأفضل، (وهو ـ كما يقول ابن القيم ـ الكمال المطلق، المتضمن للأمور الوجودية، والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل، كان أعلى من غيره)[2].

ومما يؤيد هذا التفسير للمثل الأعلى سياق الآيتين، فقد جاء ذكر المثل في سورة النحل، بعد ذكر ما افتراه المشركون من جعل الولد لله ـ تعالى ـ، حيث يقول ـ عز وجل ـ: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[3].

فلما أثبتوا لله ـ تعالى ـ وتقدس الولد في أدنى وصفيه، وهو الأنثى، ردّ الله ـ تعالى ـ عليهم بأن هذا حكم سيء باطل، حيث جعلوا للخالق ـ جل وعلا ـ مايعتبرونه نقصا في حقهم ومذمّة، وبيّن أنه ـ سبحانه وتعالى ـ هو الأولى بالتنزيه من كل نقص، وبالاتصاف بكل كمال، وأن هذا هو

---

(١) سورة النحل: ٦٠.

(٢) انظر الصواعق المرسلة: ٣/ ١٠٣٠ ـ ١٠٣٦، وقد ذكر ابن القيم أن المثلى الأعلى يتضمن أربعة أمور:
١ ـ ثبوت الصفات العليا لله ـ تعالى ـ في نفس الأمر.
٢ ـ وجودها في العلم والتصور.
٣ ـ ذكر صفاته، والإخبار عنها، وتنزيهها عن النقص والتمثيل.
٤ ـ عبادة الموصوف، حبّا، وتوحيدًا، وإخلاصًا.. الخ.
وعلى هذه الأمور خرّج ماورد عن السلف من تفسيرات للمثل الأعلى، مزيلاً بذلك ما استشكله بعض المفسرين من اختلاف عباراتهم.

(٣) سورة النحل: ٥٧ ـ ٦٠.

الواجب في حقه ضرورة، وأن الأولى والأحق بوصف السَّوء والنقص هم هؤلاء الذين يجعلون لله مايكرهونه من الصفات، ولايؤمنون باليوم الآخر.

أما آية الروم، فقد جاء إثبات المثل الأعلى فيها لله ـ تعالى ـ بعد ذكر قدرته على البعث، والاستدلالِ على ذلك بالبَدء، وأن من قدر على الخلق أول مرة فهو أولى بالقدرة على الإعادة، قال ـ تعالى ـ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾ ﴾[1].

فهذا ـ والله أعلم ـ كأنه من باب التعميم بعد التخصيص، فكما أنه ـ تعالى ـ كان أولى بوصف كمال القدرة على الخلق أول مرة، فكذلك شأنه دائمًا ـ سبحانه ـ، له الوصف الأكمل الأعظم، وهذا هو الحكم الثابت ضرورة في حقه ـ سبحانه ـ، لايشاركه فيه أحد، ولايليق به غيره[2].

٢ ـ ماورد في القرآن والسنّة وصفًا لله ـ تبارك وتعالى ـ على صيغة التفضيل: (أفعل)، مثل: الأكرم، والأعلى، وأنه ـ تعالى ـ أكبر، وأعلم، وأبقى، وأرحم الراحمين، وأحكم الحاكمين، وأحسن الخالقين، وخير الغافرين، وغيرها كثير، فهذه النصوص المصرحة بإثبات الوصف الأعلى لله ـ تبارك وتعالى ـ، مع ماسبق من ذكر المثل الأعلى، ومع ماجاء من نفي التمثيل، تكون بمثابة التقييد لسائر نصوص الصفات، بأنها إنما

---

(١) سورة الروم: ٢٧.

(٢) ذكر الآلوسي في معنى قوله ـ تعالى ـ في هذه الآية: ﴿ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾: أن دلالة خلقهما على عظيم القدرة أتم من دلالة الإنشاء، فهو أدل على جواز الإعادة، ولهذا جُعل أعلى من الإنشاء فتأمل أ.هـ. روح المعاني: ٣٨/١١، وعلى هذا تكون الآية إشارة إلى معنى قوله ـ تعالى ـ: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ ﴾ [غافر: ٥٧].

تكون على الوجه الأكمل مطلقًا، فهي ذات دلالتين:

الأولى ـ نفي التصور، ونفي استلزام النقص في ذات الصفة.

الثانية ـ نفي المثيل والنظير والمشارك في ذلك الكمال المطلق.

يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ معلقًا على أول سورة العلق: (كل واحد من ذكْر أنه خلَق وأنه الأكرم الذي علم بالقلم يدل على هاتين الطريقتين[1] من[2] إثبات الصفات، كما دلنا على الطريقة الأولى: طريقة الاستدلال بالفعل. فإن قوله: ﴿ٱلْأَكْرَمُ﴾ يقتضي أنه أفضل من غيره في الكرم، والكرم اسم جامع لجميع المحاسن، فيقتضي أنه أحق بجميع المحامد، والمحامد هي صفات الكمال، فيقتضي أنه أحق بالإحسان إلى الخلق والرحمة، وأحق بالحكمة، وأحق بالقدرة، والعلم والحياة وغير ذلك.

وكذلك قوله ﴿خَلَقَ﴾ فإن الخالق قديم أزلي، مستغنٍ بنفسه، واجب الوجود بنفسه، قيوم، ومعلوم أنه أحق بصفات الكمال من المخلوق المحدَث الممكن، فهذا من جهة قياس الأولى، ومن جهة الأثر: فإن الخالق لغيره، الذي جعله حيًّا، عالمًا، قادرًا، سميعًا، بصيرًا، هو أولى بأن يكون حيًا، عالمًا، قادرًا، سميعًا، بصيرًا، والأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، هو أولى أن يكون عليمًا، وكذلك سائر صفات الكمال والمحامد)[3].

٣ ـ إنكار التسوية بين صفات الكمال ومن يتصف بها، وبين مايقابل ذلك من صفات النقص ومن يتصف بها، كما في الآيات التالية:

---

(١) يعني طريقة الترجيح والتفضيل، وطريقة دلالة الأثر على المؤثر.

(٢) كذا في المطبوع، ولعلها: (في)، أو (لـ).

(٣) مجموعة الفتاوى: ١٦/ ٣٦٠، ٣٦١.

﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ ﴾[1].

﴿ ۞ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُونَ ۚ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾ ﴾[2].

﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ ﴾[3].

﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ۚ ﴾[4].

وغيرها من الآيات كثير[5]، تدل على أن الرب ـ تعالى ـ أكمل من كل الموجودات، وأحق منها بصفات الكمال، من جهة أنه لايستوي المتصف بها مع الخالي منها، وقد عُلم من الفطرة، ومن كونه ـ تعالى ـ واهبًا للكمال، وجوبُ اتصافه بالوصف الأعلى، وتنزيهه من الأدنى، فثبت بذلك اتصافه بجميع صفات الكمال، على وجه لايشاركه فيه غيره.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد بين الله ـ سبحانه ـ أنه أحق بالكمال من غيره، وأن غيره لايساويه في الكمال، في مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ ﴾، وقد بين أن الخلق صفة كمال، وأن الذي يخلق أفضل من الذي لايخلق، وأن من عَدَل هذا

---

(١) سورة النحل: ١٧.
(٢) سورة النحل: ٧٥، ٧٦.
(٣) سورة الزمر: ٩.
(٤) سورة فاطر: ١٩ ـ ٢٢.
(٥) انظر مثلاً سورة الأعراف: ١٤٨ ـ سورة يونس: ٣٥ ـ سورة طه: ٨٩ ـ سورة الروم: ٢٨.

بهذا فقد ظلم، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ ۞ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾، فبين أن كونه مملوكًا عاجزًا صفة نقص، وأن القدرة والملك والإحسان صفة كمال، وأنه ليس هذا مثل هذا، وهذا لله، وذاك لما يعبد من دونه، وقال ـ تعالى ـ: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾ ﴾، وهذا مثل آخر، فالأول مَثَل العاجز عن الكلام وعن الفعل، الذي لا يقدر على شيء، والآخر المتكلم الآمر بالعدل، الذي هو على صراط مستقيم، فهو عادل في أمره، مستقيم في فعله، فبين أن التفضيل بالكلام، المتضمن للعدل والعملِ المستقيم، فإن مجرد الكلام والعمل قد يكون محمودًا، وقد يكون مذمومًا، فالمحمود هو الذي يستحق صاحبه الحمد، فلا يستوي هذا والعاجز عن الكلام والفعل)[1].

٤ ـ أن الفطرة والعقل قد استقر فيهما إنكار التسوية بين صاحب الكمال، وصاحب النقص، روى الإمام أحمد بسنده عن عدي بن حاتم[2] ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ ﷺ ـ سأله: «يا عدي: ما أفرَّك[3]؟ أن

---

(١) الفتاوى: ٦/ ٧٩، ٨٠، وقد ذكر الشيخ على مثال ماسبق بعض الآيات الدالة على نقص المعبودات من دون الله، مستدلاً بها على وجوب ضد ذلك النقص من الكمال المطلق للمعبود الحق.

(٢) هو الصحابي الجليل: عدي بن حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشرج بن امرىء القيس بن عدي الطائي، أبو طريف، أسلم سنة تسع، وقيل عشر، وكان نصرانيا قبل ذلك، وثبت على إسلامه في الردة، وشهد فتح العراق، وشهد صفين مع علي، ومات سنة ٦٨هـ وقد أسن. انظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٢/ ٤٦٠، ٤٦١.

(٣) أي: مايحملك على الفرار؟. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري: ٣/ ٤٢٧.

يقال لا إله إلا الله؟ فهل من إله إلا الله؟ ما أفرَّك؟ أن يقال: الله أكبر؟ فهل شيء هو أكبر من الله ـ عز وجل ـ» قال: فأسلمت..[1]

الطريق الثاني ـ إثبات الصفات من طريق دلالة الأثر على المؤثر:

ويراد بهذه الطريقة أن واهب الكمال ومعطيه وفاعله أحق بالاتصاف به من الموهوب المعطَى، يقول شيخ الإسلام: (من جعل غيره على صفة من صفات الكمال فهو أولى باتصافه بصفة الكمال من مفعوله، وأما صفات النقص، فلا يلزم إذا جعل الجاعل غيره ناقصا أن يكون هو ناقصا، فالقادر يقدر أن يُعجز غيره، ولايكون عاجزًا، والحي يمكنه أن يقتل غيره، ولايكون ميتا، وكذلك من جعل غيره ظالمًا وكاذبا، لايلزم أن يكون ظالما وكاذبا؛ لأنها صفات نقص)[2].

فأولوية الاتصاف هنا منحصرة في صفات الكمال، التي لانقص فيها بوجه من الوجوه.

ويقول شيخ الإسلام عند بيانه لطرق إثبات الكمال: (وأما الطريق الأخرى في إثبات الصفات ـ وهي الاستدلال بالأثر على المؤثر، وأن من فعل الكمال فهو أحق بالكمال ـ فهذا أكمل، ومثاله قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[3].

وهكذا كل مافي المخلوقات من قوة وشدة تدل على أن الله أقوى وأشد، وما فيها من علم يدل على أن الله أعلم، ومافيها من علم وحياة يدل على أن الله أولى بالعلم والحياة. وهذه الطريقة يُقرّ بها عامة

---

(١) المسند: ٤/ ٣٧٨، وانظر سنن الترمذي، كتاب التفسير، باب «ومن سورة فاتحة الكتاب»، ٥/ ٢٠٣، حديث رقم: (٢٩٥٣)، وقد حسنه الألباني كما في صحيح سنن الترمذي: ٣/ ١٩، ٢٠، برقم: (٢٣٥٣).

(٢) الفتاوى: ١٦/ ٤٥٠.

(٣) سورة فصلت: ١٥.

العقلاء، حتى الفلاسفة يقولون: كل كمال في المعلول فهو من العلة)[1].

والفرق بين هذه الطريقة وطريقة الترجيح والتفضيل هو أن الأحقية بالكمال هنا من جهة أنه واهبه ومعطيه وفاعله، أما هناك فمن جهة كونه ـ تعالى ـ أفضل وأكمل من خلقه مطلقا[2]، فطرة وبداهةً.

ولكي يتم الاستدلال بهذه الطريقة لابد من بيان الضابط لوصف الكمال الذي لانقص فيه بوجه ما، حتى يمكن الاحتراز مما هو كمال في حق المخلوق، نقص في حق الخالق.

وضابط ذلك هو أن يكون الوصف وصف كمال في ذاته، بقطع النظر عن نسبته إلى الخالق أو المخلوق، وذلك كالحياة، والغنى، والإرادة، والرحمة، والعلو، وغيرها، وأن يكون سالما من استلزام ماينافي بقية صفات الكمال الواجبة لله ـ تعالى ـ، فما كان من صفات المخلوق مستلزمًا لإمكان العدم، كالولادة، والنمو، فإن الله ـ تعالى ـ يُنزَّه عنه لمنافاته لوجوبه وقيوميته، وكذلك ماكان مستلزما للحدوث أو الفقر، المنافيين لأوّليته وغناه، كالنوم، والطعام، والشراب، والنكاح، وغيرها، فهذه كلها صفات كمال في حق المخلوق، يكون معيبًا ناقصا عند فقدها، لكنها مستحيلة في حق الله ـ تعالى ـ، لاستلزامها ماينافي كماله الواجب[3].

أما الأمثلة على هذه الطريقة من طرق إثبات صفات الكمال فمن أظهرها قوله ـ تعالى ـ في قوم هود: ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾[4]

---

(١) مجموع الفتاوى: ١٦/ ٣٥٧، ٣٥٨، [بتصرف].

(٢) انظر الفتاوى: ١٦/ ٣٥٨.

(٣) انظر الأكملية ضمن مجموع الفتاوى: ٦/ ٨٧.

(٤) سورة فصلت: ١٥.

فأنكر عليهم غفلتهم أو تغافلهم عن أنّ الذي وهبهم القوة أولى منهم بكمالها.

ومما يدخل في هذه الطريقة دلائل القدرة، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴿١٣٣﴾﴾[1].

فإن هذا استدلال على قدرة الله ـ تعالى ـ على إنفاذ مشيئته بقياس اللاحق على السابق، فكما أنه أنشأكم من ذرية آبائكم بعد أن لم تكونوا، وذهب بهم واستخلفكم من بعدهم، فهو كذلك ـ من باب أولى ـ قادر على أن يذهبكم ويستخلف من بعدكم قوما آخرين.

فهذا من جنس دلالة الأثر على المؤثر، حيث استدل بالأثر السابق، على قدرة الله ـ تعالى ـ على إعادته.

قال ابن القيم: (فهذا قياس جلي، يقول ـ سبحانه ـ: إن شئت أذهبتكم واستخلفت غيركم، كما أذهبت من قبلكم واستخلفتكم، فذكر أركان القياس الأربعة: علة الحكم، وهي عموم مشيئته وكمالُها، والحكم، وهو ذهابه بهم وإتيانه بغيرهم، والأصل وهو من كان قبلهم، والفرع وهم المخاطبون)[2].

وقريب من هذا قياس القدرة على خلق عيسى من غير أب على خلق آدم ـ عليهما السلام ـ من تراب، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾[3].

قال ابن القيم: (فأخبر ـ سبحانه ـ أن عيسى نظير آدم في التكوين، بجامع مايشتركان فيه من المعنى الذي تعلق به وجود سائر المخلوقات،

---

(١) سورة الأنعام: ١٣٣.

(٢) إعلام الموقعين: ١/ ١٨٥.

(٣) سورة آل عمران: ٥٩.

وهو مجيئها طوعا وكرها لمشيئته وتكوينه، فكيف يَستنكر وجود عيسى من غير أب من يقر بوجود آدم من غير أب ولا أم، ووجود حواء من غير أم؟ فآدم وعيسى نظيران، يجمعهما المعنى الذي يصح تعليق الإيجاد والخلق به)[1].

وعلى ماسبق بيانه بُنيت قاعدة الكمال الكبرى، التي تنص على أن كل كمال لانقص فيه بوجه من الوجوه ثبت للمخلوق، وأمكن اتصاف الخالق به، فهو أولى به وجوبًا.

وقولنا في هذه القاعدة: (لانقص فيه بوجه من الوجوه)، احتراز عما هو كمال في حق المخلوق، نقص في حق الخالق، وهو كل ما كان مستلزما لإمكان العدم عليه، المنافي لوجوبه وقيوميته، أو مستلزما للحدوث المنافي لقدمه، أو مستلزما للفقر المنافي لغناه[2].

وقولنا: (وأمكن اتصاف الخالق به): لأن الممتنع لاحقيقة له أصلاً، فضلاً عن أن يقال إنه موجود أو كمال، وقد سبق بيان الضابط فيما يمكن ومالا يمكن، عند بيان ضابط وصف الكمال السالم من النقص.

وقولنا: (إنه يجب اتصافه به): لأن ماجاز لله ـ تعالى ـ من الأوصاف فإنه يكون واجبا له، حيث إنه لايتوقف على غيره، إذ لو توقف على غيره لم يكن موجودًا إلا به، فإن كان مخلوقا لزم الدور القبلي الممتنع، وإن كان واجبا آخر قديما بنفسه، قيل: إن كان أحد هذين هو المعطي للكمال دون العكس فهو الرب والآخر عبده.

فإن قيل: بل كل منهما يعطِي للآخر الكمال: لزم الدور في التأثير وهو باطل.

وإن قيل: كل واحد له آخر يكمله إلى غير نهاية: لزم التسلسل

---

(١) إعلام الموقعين: ١/ ١٨١.

(٢) انظر الأكملية ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٦/ ٨٧.

في المؤثرات، وهو باطل بالضرورة واتفاق العقلاء.

وإذا كان كماله بنفسه لايتوقف على غيره: كان الكمال له واجبا بنفسه، وامتنع تخلف شيء من الكمال عنه: بل ماجاز له من الكمال وجب له[1].

ومن جنس الاستدلال بقياس الأولى: ماجاء في السنّة من إثبات إمكان رؤية الله ـ تبارك وتعالى ـ مع نفي الإحاطة، فقد جاء في حديث أبي رزين العقيلي الطويل فيما رواه عبدالله بن الإمام أحمد بسنده: قول النبي ﷺ: « . . . فتنظرون إليه وينظر إليكم، قلت: يارسول الله، كيف ونحن ملء الأرض، وهو شخص واحد، ينظر إلينا وننظر إليه؟ قال: «أُنبئك بمثل ذلك في آلاء الله ـعز وجلـ: الشمس والقمر آية منه صغيرة، وترونهما ساعة واحدة ويريانكم، ولاتضامون في رؤيتهما، ولعمر إلهك لهو أقدر على أن يراكم وترونه من أن ترونهما ويريانكم ولاتضامون في رؤيتهما»[2].

---

(١) انظر الأكملية لابن تيمية. ضمن مجموع الفتاوى: ٦/ ٧٧ ـ ٧٩.

(٢) جزء من حديث طويل رواه عبدالله ابن أحمد في زوائده على المسند: ٤/ ١٣، ١٤ وفي السنة: ٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٩ رقم (١١٢٠)، وقال محققه: إسناده ضعيف. وابن أبي عاصم في السنة: ص٢٨٦ ـ ٢٨٩، برقم (٦٣٦) قال الألباني في ظلال الجنّة في تخرج السنة لابن أبي عاصم: إسناده ضعيف، انظر: ص٢٣١، ٢٨٩.

وذكر ابن القيم أن هذا حديث كبير مشهور، جلالة النبوة بادية على صفحاته، تنادي عليه بالصدق، وأنه صححه بعض الحفاظ، وذكر من خرجه من الأئمة، كالطبراني، والأصبهانيين: أبي الشيخ، وأبي نعيم، وابن مردويه، وابن منده، وغيرهم، وأنهم قابلوه بالقبول، وتلقوه بالتصديق والتسليم، وذكر قول ابن منده: روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصغاني، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وغيرهما، وقرأوه بالعراق بجمع =

وروى أبو داود الطيالسي بسنده عن أبي رزين قال: قلت يارسول الله، أكلنا يرى ربه يوم القيامة؟ قال: «أكلكم يرى القمر مخليًا به؟ قال: قلنا نعم. قال: الله أعظم»[1].

فهذا قياس أولوي صريح، حيث بين أن إمكان رؤية الله ـ تعالى ـ من كل واحد من عباده أولى من إمكان رؤيتهم للقمر دون ضيم وعناء؛ لأن الأعظم والأكبر أولى أن يُرى مماهو دونه.

أما استخدام قياس الأولى في مسألة التفريق بين الرؤية وبين الإحاطة والإدراك، فقد جاء في الأثر أن عكرمة أو ابن عباس قاس رؤية الله ـ تعالى ـ مع عدم الإدراك على رؤية السماء مع عدم إدراكها، قياسًا أوليًا، كما ذكر السيوطي أن ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه أخرجوا عن عكرمة عن ابن عباس قوله: «إن النبي ﷺ رأى ربه. فقال له رجل عند ذلك: أليس قال الله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[2]، فقال له عكرمة: ألست ترى السماء؟ قال: بلى. قال: فكلُّها تَرى؟»[3].

فهذا الاستدلال من أئمة السلف بقياس الأولى، على إمكان الرؤية دون الإحاطة والإدراك، إذ إمكان ذلك في حق المخلوق يدل على

= العلماء وأهل الدين، ولم ينكره أحد منهم، ولم يتكلم في إسناده، وكذلك رواه أبو زرعة وأبو حاتم على سبيل القبول. انظر زاد المعاد لابن القيم: ٣/ ٦٧٧، ٦٧٨، وحادي الأرواح له: ١٦٧ ـ ١٧١، ومختصر الصواعق المرسلة: ص٣٧٩، ٣٨٠.

(١) المسند: ص١٤٧ برقم: (١٠٩٤) وابن أبي عاصم في السنة: ص٢٠٠ رقم (٤٥٩) وقال الألباني: حديث حسن.

(٢) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٣) انظر الدر المنثور: ٣/ ٦٩، ولم أجده في تفسير ابن جرير لآية الأنعام، وقد ذكر هذا الأثر ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل: ١/ ٢٣٧، على أن المستدل هو ابن عباس لا عكرمة والله أعلم.

إمكانه في حق الخالق من باب أولى.

ومما جاء في السّنة من استعمال القياس في إثبات قدرة الرب ـ تعالى ـ: ما روى البخاري بسنده عن أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ أن رجلاً قال: يانبي الله، كيف يُحشر الكافر على وجهه يوم القيامة؟ قال النبي ﷺ: «أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادرًا على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة» قال قتادة: بلى وعزة ربنا[1].

والأولوية هنا في قياس القدرة اللاحقة على السابقة، لافي كيفية المشي.

وذُكر عن ابن عباس أنه قاس تكليم الله ـ تعالى ـ عباده يوم القيامة في ساعة واحدة، على رَزقهم في ساعة واحدة[2].

---

(١) الصحيح، كتاب التفسير، باب قوله ـ تعالى ـ: الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم... الآية: ٤/ ١٧٨٤ رقم (٤٤٨٢). وانظر صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب يحشر الكافر على وجهه. ٤/ ١٧١٤، ١٧١٥ برقم (٢٨٠٦).

(٢) ذكره ابن تيمية في الفتاوى: ٥/ ١٣٣.

ثالثاً ـ إثبات صفات الكمال بنفي ماينافضها

إن إثبات صفات الكمال بنفي ماينافضها طريقة متكاملة مع سابقتها، والفرق بينهما أن السابقة يُستدل فيها على ثبوت صفات الكمال بطريق الأولى من جهة الإثبات، وأن الخالق واهبَ الكمال أولى بكل كمال فطرة وبداهة، وأما هنا: فالمقصود أن الله ـ تعالى ـ لو لم يكن موصوفا بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى، فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يوصف بالسمع لوصف بالصمم، ولو لم يوصف بالبصر لوصف بالعمى، ولو لم يوصف بالكلام لوصف بالخرس، ولو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخلا فيه، فسلْب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى[1].

وقد عُلم من الطريقة السابقة وجوب اتصافه بالوصف الأعلى، فعلم من مجموع هاتين الطريقتين وجوب اتصافه بأكمل الوصفين المتقابلين:

ومن أمثلة هذه الطريقة في القرآن والسنة: النصوص التي تبطل ألوهية الأصنام والأوثان، وكل ماعبد من دون الله ـ تعالى ـ، بدلالة اتصافها بصفات النقص.

فكل نقص جُعل دليلاً على بطلان ألوهية المتصف به فإنه يجب تنزيه الله ـ تعالى ـ عنه، وإثبات كمال ضده له، وذلك كوصف الأصنام بأنها أموات، لاتسمع، ولاتبصر، ولاتنفع، ولاتضر، ولاتملك،

---

(١) انظر التدمرية لابن تيمية: ص١٥١، وقد أورد ابن تيمية اعتراضا للنفاة على هذه الطريقة، وردّ عليه ردًّا مفصلاً، انظر التدمرية: ص١٥١ ـ ١٦٤، والفتاوى له: ٦/٨٨، ومابعدها.

ولاتعقل، ولاتهدي، ولاتبطش، ولاتنصر، ولاتنتصر، ولاتمشي، وغير ذلك من العيوب والنقائص، فهذه كلها تدل على ثبوت مايقابلها من صفات الكمال للإلٰه الحق ـ سبحانه وتعالى ـ.

وسيأتي التنبيه على كثير من الأمثلة من الكتاب والسنّة على هذه المسألة، عند الكلام على أدلة توحيد العبادة[1]، وذلك كقوله ـ تعالى ـ في عجل بني إسرائيل: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾[2] قال ابن القيم: (فجعل امتناع صفة الكلام والتكليم، وعدم ملك الضر والنفع دليل عدم الإلٰهية، وهذا دليل عقلي سمعي على أن الإلٰه لابد أن يكلّم ويتكلم، ويملك لعابده الضر والنفع، وإلا لم يكن إلٰها)[3].

وكقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾[4] قال ابن القيم: (فجعل ـ سبحانه ـ عدم البطش والسمع والبصر دليلاً على عدم إلٰهية من عُدمت فيه هذه الصفات، فالبطش والمشي من أنواع الأفعال، والسمع والبصر من أنواع الصفات، وقد وصف ـ سبحانه ـ نفسه بضد صفة أربابهم، وبضد ما وصفه به المعطلة والجهمية، فوصف نفسه بالسمع والبصر والفعل واليدين والمجيء والإتيان، وذلك ضد الأصنام، التي جعل امتناع هذه الصفات عليها منافيا لإلٰهيتها)[5].

وقد احتج الإمامان عثمان بن سعيد الدارمي وابن خزيمة بهذه

---

(١) انظر ص٤٢٨ وما بعدها.
(٢) سورة طه: ٨٩.
(٣) الصواعق المرسلة: ٣/ ٩١٤.
(٤) سورة الأعراف: ١٩٥.
(٥) الصواعق المرسلة: ٣/ ٩١٥.

الآية على ثبوت صفات الرجل واليد والعين والسمع لله ـ عز وجل ـ على أنها صفات كمال[1].

ولم يذكرا الأذن، لعدم ثبوتها في نص صريح، ولايلزم من ثبوتها آلةً للسمع في حق المخلوق أن تكون كذلك للخالق، إذ صفة المخلوق غير صفة الخالق، كما أن ذاته غير ذاته، ولوازم صفة المخلوق لاتلزم صفة الخالق.

أما العين واليد فقد صرح بهما القرآن والسنة، والرِّجل قد صرحت بها السنة، كما في الحديث الذي رواه البخاري بسنده عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ ﷺ ـ قال: «تحاجت الجنة والنار. . . » فذكر الحديث وفيه: «فأما النار فلا تمتلىء، حتى يضع رجله، فتقول: قط قط قط . . . » الحديث[2].

وهذا من احتياط أئمة السلف في إثبات الصفات، لكن الذي يظهر أنه يلزم من الاستدلال بهذه الآية على ثبوت الرجل واليد والعين طرد ذلك في الأذن، وإلا لم يكن للآية دلالة مستقلة على هذه الصفات، والله أعلم.

والإمام أحمد عاب على الجهمية تشبيههم الله ـ تعالى ـ بالأصنام في نفي الكلام والحركة عنه، وعبارته: (قد أعظمتم على الله الفرية، حين زعمتم أنه لايتكلم، فشبهتموه بالأصنام التي تُعبد من دون الله، لأن الأصنام لاتتكلم ولاتتحرك ولاتزول من مكان إلى مكان)[3].

---

(١) انظر الرد على بشر المريسي للإمام الدارمي، ضمن مجموعة عقائد السلف: ٤٠٢، وكتاب التوحيد لابن خزيمة: ١/ ٢٠٢.

(٢) الصحيح، كتاب التفسير، باب قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ۝٣٠﴾، (٤/ ١٨٣٦) حديث رقم: (٤٥٦٩).

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية: ص٣٦، الطبعة السلفية، ١٣٩٣هـ.

فإن احتملت عبارته هذه إثبات الحركة والنقلة لله ـ تعالى ـ، كما فهم شيخ الإسلام ابن تيمية[1]، فهذا جار على طريقة إثبات صفات الكمال بنفي ماينافضها، وأن كل نقص دلّ على بطلان ألوهيّة المتصف به، فالواجب إثبات كمال ضدّه للإلـه الحق ـ سبحانه ـ، ولو لم يرد صريحا، كماهو الحال في الحركة.

ونظير هذا استدلال بعض العلماء على إثبات العينين لله ـ تعالى ـ بما رواه الإمام البخاري بسنده عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ قال: «إن الله لايخفى عليكم، إن الله ليس بأعور ـ وأشار بيده إلى عينه ـ وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى»[2].

ومعلوم أن تثنية العينين لله ـ تعالى ـ لم يصرح بها في القرآن، ولا في صحيح السنّة، وإنما ذكرت في حديث ضعيف[3].

وهكذا فكل وصف استلزم القدح في الكمال الواجب للإلـه الحق، فالواجب إثبات كمال ضدّه له، كما أن كل وصف يقدح سلبه في ألوهية فاقده، فالواجب إثباته للإلـه الحق، لكن يبقى أمر تسميته والتعبير عنه توقيفيا، سدًّا لذريعة القول على الله بلا علم، فلا يوصف

---

(١) انظر شرح حديث النزول: ص٤١٩.

(٢) الصحيح، كتاب التوحيد، باب قول الله ـ تعالى ـ ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴿٣٩﴾﴾، ٦/ ٢٦٩٥ حديث رقم: (٦٩٧٢). وانظر كتاب الأربعين في دلائل التوحيد لأبي إسماعيل الهروي: ص٦٤، ٦٥، بتحقيق الدكتور علي الفقيهي، ورد الدارمي على بشر المريسي، ضمن عقائد السلف: ص٤٠١، والصواعق المرسلة لابن القيم: ١/ ٢٥٦ـ٢٥٩، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للشيخ عبدالله الغنيمان: ١/ ٢٨١، ٢٨٢.

(٣) ومتنه: «إن العبد إذا قام في الصلاة قام بين عيني الرحمٰن...»، رواه العقيلي في الضعفاء الكبير: ١/ ٧٠، ٧١، وفي سنده إبراهيم بن يزيد الخوزي، متروك الحديث، وانظر الصواعق المرسلة: ١/ ٢٥٦ـ٢٥٨، الحاشية.

بالعقل مثلاً، ولا ينفى عنه، بل يعبّر بالحلم، المؤدي لمعناه، مع ورود النقل به، وكذا الجسدية والجسمية، لاينفى ولا يثبت، ويستغنى عنه بالصمد، وهلمَّ جرًّا.

يقول ابن تيمية: (والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو ـ سبحانه وتعالى ـ موصوف بالعمل والفعل، إذ ذلك من صفات الكمال، فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لايقدر على الفعل)[1].

ويقول أيضا: (ومثل هذا في القرآن متعدد، من وصف الأصنام بسلب صفات الكمال، كعدم التكلم والفعل، وعدم الحياة، ونحو ذلك، ممايبين أن المتصف بذلك منتقص معيب، كسائر الجمادات، وأن هذه الصفات لاتسلب إلا عن ناقص معيب، وأما رب الخلق الذي هو أكمل من كل موجود، فهو أحق الموجودات بصفات الكمال، وأنه لايستوي المتصف بصفات الكمال والذي لايتصف بها، وهو يذكر أن الجمادات في العادة لاتقبل الاتصاف بهذه الصفات.

فمن جعل واجب الوجود لايقبل الاتصاف فقد جعله من جنس الأصنام الجامدة، التي عابها الله ـ تعالى ـ وعاب عابديها)[2].

وبهذه الطريقة يمكن إقامة الدليل العقلي الشرعي على علو الله ـ تعالى ـ على خلقه، ومباينته لهم، حيث كانت جهة العلو أشرف الجهات، والاتصاف بها اتصافًا بأكمل الوصفين المتقابلين، فوجب إثباتها لله ـ تعالى ـ دون مايقابلها من وصف المسامتة أو السفول، الذي هو وصف نقص[3].

---

(١) التدمرية: ص١٤٣، ١٤٤.

(٢) الأكملية، ضمن مجموع الفتاوى: ٦/ ٨٢، ٨٣. وانظر: ٥/ ٢٢٣.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٧/ ٥، ٦.

وقد قال الله ـ تعالى ـ في المشركين: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾﴾[1]، فألمح بقوله: ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ إلى صفة نقص لاتليق بالإله الحق، فدل على وجوب اتصافه بضدها وهو وصف العلو في السماء[2].

ومن النصوص الدالة على هذه الطريقة: النصوص التي تنفي التساوي بين الوصفين المتقابلين، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3] وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾﴾[4]، ففي هذا بيان أن العالم أكمل ممن لايعلم، وأن البصير أكمل، والنور أكمل، والظل أكمل، وحينئذ فالمتصف به أولى بالكمال[5].

---

(١) سورة الأنبياء: ٢١.
(٢) هذا على أحد التقديرين في متعلق الجار والمجرور.
(٣) سورة الزمر: ٩.
(٤) سورة فاطر: ١٩ ـ ٢١.
(٥) انظر الأكملية ضمن الفتاوى: ٦/ ٨١.

المبحث الثاني
أدلـة التنزيـه

يُراد بالتنزيه الابتعاد بالمنزَّه عما لايليق به، ومايراد بيان تنزيه الله ـ تعالى ـ عنه هنا يعود إلى أمرين:

الأول ـ التنزيه عن العيب والنقص المضاد للكمال[1].

يدل عليه جملةً سائر دلائل الكمال المتقدمة، باعتبار أنها تدل على ثبوت الكمال، وانتفاء مايضاده، كما أن الأدلة المثبتة لكل وصف من أوصاف الكمال تدل على انتفاء مايضاد هذا الوصف من العيوب والنقائص، فدلائل القدرة ـ مثلاً ـ تدل على تنزه الله ـ تعالى ـ عن التعب واللغوب والإعياء والعجز وغير ذلك مما ينافي كمال القدرة، وكذلك دلائل صفة الحياة، تدل على تنزه الله ـ تعالى ـ عن النوم، والموت، والسِّنة، والغفلة، وسائر الأوصاف المنافية لكمال حياته وقيوميته، وهكذا دلائل العلم، تدل على انتفاء الجهل، والنسيان، وسائر ماينافي كمال العلم، ودلائل الغنى تدل على تنزهه عن الطعام والشراب، والنكاح والولد، وسائر مايلزم منه الافتقار إلى غيره؛ لمنافاة ذلك لكمال غناه ـ سبحانه وتعالى ـ.

وهذه الدلالات راجعة أصلاً إلى الترابط التام بين التنزيه والكمال في حق الله ـ تعالى ـ؛ فإن النفي في حق الله ـ تعالى ـ ليس مقصودًا لذات النفي، إذ النفي المحض عدمٌ لا محمدة فيه، وإنما المقصود بالنفي إثبات كمال ضد الوصف المنفي[2]، فهو نفي متضمن للإثبات،

---

(١) انظر تفسير سورة العلق لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى: ١٦/ ٣٦٣.

(٢) انظر التدمرية لابن تيمية: ص٥٧، ١٤١، ومنهاج السنّة له: ٢/ ٣١٩؛ =

فينتج عن ذلك أن مادل على الإثبات فإنه يدل على النفي، ومادل على النفي فإنه يدل على الإثبات.

وعلى هذا النحو تقوم الدلالة العامة على التنزيه العام لله ـ تعالى ـ، والنفي المجمل لكل وصف لايليق به ـ سبحانه ـ.

يقول ابن تيمية مبينا دلالة قياس الأولى على التنزيه:

(الواجب أن يكون أفضل الأنواع وأكملها لله، ومافيها نقص وعيب فالمخلوق أحق بها من الخالق، إذ كل كمال في المخلوق فهو من خالقه، فيمتنع أن يكون الأنقص خَلَق الأكمل... ويمتنع اتصاف الأكمل بالنقائص، واتصاف الأنقص بالكمالات، ولهذا يوصف ـ سبحانه ـ بأنه الأكرم والأكبر والأعلى، وأنه أرحم الراحمين، وخير الحاكمين، وخير الغافرين، وأحسن الخالقين، فلا يوصف قط إلا بما يوجب اختصاصه بالكمالات، والممادح والمحاسن التي لايساويه فيها غيره، فضلا عن أن يكون لغيره النوع الفاضل وله النوع المفضول. فهذه الطريقة ـ وهو أن مايستحقه المخلوق من الكمال الذي لانقص فيه فالخالق أولى به، ومابنزه عنه المخلوق من العيوب المذمومة فالخالق ـ تعالى ـ أولى بتنزيهه من كل عيب وذم ـ من أبلغ الطرق البرهانية)[1].

ومما يُنزه الله ـ تعالى ـ عنه من هذا الباب:

= حيث يقول: (وهذا أصل مستمر، وهو أن العدم المحض الذي لايتضمن ثبوتا، لامدح فيه ولاكمال، فلا يمدح الرب نفسه به، بل ولايصف به نفسه، وإنما يصفها بالنفي المتضمن معنى ثبوتيا، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥]). وبذلك نبه الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ إلى أن نفي إمكان رؤية الباري ـ تعالى ـ لايتضمن صفة مدح.

(١) النبوات: ص٣٤٢، ٣٤٣ بتصرف.

١ ـ الولد والصاحبة.

نسبة الولد إلى الله ـ تعالى ـ نقص ورد نفيه، وتنزيه الله عنه تفصيلاً، على خلاف قاعدة: «النفي المجمل» التي غلبت على التنزيهات في القرآن[١]؛ وذلك أن الكفار من أهل الكتاب والمشركين قد افتروا على الله الكذب، ووصفوه بمالايليق به ـ سبحانه ـ، وأثاروا في ذلك الشبه المضلّة، فكان لابد من تخصيص مقالاتهم بالرد والتفنيد، والإبطال والتنديد، ومن أقبح هذه الافتراءات على الله ـ تعالى ـ وأظهرها كفرًا وتنقصًا لرب العالمين نسبتهم اتخاذ الولد إليه، ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾[٢]، وقد تقسمت هذه المقالة طوائف من المشركين ومن أهل الكتاب، كما حكى الله ـ تعالى ـ عنهم في مواضع كثيرة من كتابه، كما في قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾﴾[٣]. وقال ـ تعالى ـ عن المشركين: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾﴾[٤]، والآيات في هذا كثيرة[٥]، ولخطورة هذه الفرية العظيمة من جهة كونها إلحادًا في صفات الرب ـ تعالى ـ وتنقّصا له، ومن جهة مارُتّب عليها من

---

(١) انظر هذه القاعدة في التدمرية لابن تيمية: ص٨ ومابعدها، حيث نبّه إلى أن طريقة الرسل التي جاء بها القرآن في صفات الله ـ تعالى ـ هي الإثبات المفصّل لصفات الكمال، والنفي المجمل لصفات النقص، بخلاف طريقة الجهمية ومن وافقهم.

(٢) سورة الإسراء: ٤٣.

(٣) سورة التوبة: ٣٠.

(٤) سورة الصافات: ١٥١ ـ ١٥٢.

(٥) انظر مثلاً: البقرة: ١١٦، ويونس: ٦٨، والنحل: ٧٥، والكهف: ١٨، ومريم: ٨٨، والانبياء: ٢٦.

عبادة الولد المزعوم، فقد أبطلها الله ـ تعالى ـ بأدلة متنوعة، أعظمها:

أ ـ منافاة اتخاذ الولد لكمال غناه ـ سبحانه وتعالى ـ، وإلى هذا الإشارة بقوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[1]. وذلك أن الولد يلزم من اتخاذه الحاجة والافتقار؛ فإن الولد يتخذه المتخِّذ لحاجته إلى معاونته، كما يتخذ المال، فإن الولد إذا اشتد أعان والده، وكذلك فإن الولادة تكون بغير اختيار الوالد، والرب يمتنع أن يحدث شيء بغير اختياره، كما أن اتخاذ الولد هو عوض عن الولادة لمن لم تحصل له، فهو أنقص من الولادة[2].

ولما كانت الولادة بهذه المثابة من منافاة غناه ـ سبحانه ـ تكرر في القرآن مجيء تقرير أن الله ـ تعالى ـ إذا أراد شيئًا فإنما يقول له كن فيكون، بعد تنزيهه عن الولد، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾﴾[3].

ب ـ أن اتخاذ الولد منافٍ لأحدية الله وصمديته، روى البخاري بسنده عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال:

«قال الله: كذّبني ابن آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك، فأما تكذيبه إياي فقوله: لن يعيدني كما بدأني، وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته، وأما شتمه إياي فقوله: اتخذ الله ولدا، وأنا الأحد الصمد، لم ألد ولم أولد، ولم يكن لي كفوًا أحد»[4].

---

(١) سورة يونس: ٦٨.

(٢) انظر النبوات لابن تيمية: ص٢٩، ٣٠.

(٣) سورة مريم: ٣٥، ونحوها في البقرة: ١١٦، ١١٧.

(٤) الصحيح، كتاب التفسير، سورة الإخلاص، (٤/١٩٠٣) حديث رقم: (٤٦٩٠) (٤٦٩١).

ففي هذا الحديث بيان أن اتخاذ الولد مناف لأحدية الله ـ تعالى ـ وصمديته، فلذلك كان شتمًا لله ـ تعالى ـ، وانتقاصًا لقدره.

جـ ـ امتناع الولد لامتناع الولادة عليه ـ سبحانه ـ، ولو كان جائزًا على الله ـ تعالى ـ اتخاذ الولد لما كان ذلك الولد إلا من طريق التبنّي والاصطفاء، لامتناع الولادة عليه ـ سبحانه وتعالى ـ، ولوقع الاصطفاء إذ ذاك على أشرف المخلوقات، وأليقها بهذا المقام، ولكن موصوفًا بالذكورة دون الأنوثة، لاكما تزعمون من نسبة البنات إلى الله تعالى.

هذا الاحتجاج هو ـ والله أعلم بمراده ـ مضمون قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ سُبْحَٰنَهُۥ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ۝٤﴾[1]. وفي معناه قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا[2] لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ۝١٧﴾[3]. أي: (لو أراد الله أن يفعل هذا لكان يصطفي لنفسه، ويجعل هذا الولد المتخذ من الجوهر الأعلى السماوي، الموصوف بالخلوص والنقاء من عوارض البشر، المجبول على الثبات والبقاء، لامن جوهر هذا العالم الفاني الدائر[4]، الكثير الأوساخ والأدناس والأقذار)[5].

د ـ أن الولادة لاتكون إلا من اثنين، والله ـ سبحانه ـ لاصاحبة له، فأنى يكون له ولد؟. قال ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٠٠ بَدِيعُ

---

(١) سورة الزمر: ٤.

(٢) المراد باللهو هنا: الزوجة والولد، انظر جامع البيان للطبري: ١٧/ ١٠.

(٣) سورة الأنبياء: ١٧.

(٤) لم أفهم مراده بهذه الكلمة، ولعلها: الداثر، بمعنى: الدارس، راجع أساس البلاغة للزمخشري: ص١٨٣.

(٥) الصواعق المرسلة: ٢/ ٤٨١.

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾[1].

فبين ـ سبحانه ـ أنه مبدع السمٰوات والأرض، والإبداع خلق الشيء على غير مثال سابق، بخلاف التولد الذي يقتضي تناسب الأصل والفرع وتجانسهما، والإبداع خلق الشيء بمشيئة الخالق وقدرته، وباستقلال الخالق به وعدم شريك له، والتولد لايكون إلا بجزء من المولِّد، بدون مشيئته وقدرته، ولايكون إلا بانضمام أصل آخر إليه.

يقول ابن تيمية معلقًا على هذه الآية:

(فنفى التولد عنه لامتناع التولد من شيء واحد، وأن التولد إنما يكون بين اثنين، وهو ـ سبحانه ـ لاصاحبة له، وأيضا فإنه خلق كل شيء، وخَلْقه لكل شيء يناقض أن يتولد عنه شيء، وهو بكل شيء عليم، وعلمه بكل شيء يستلزم أن يكون فاعلاً بإرادته، فإن الشعور فارق بين الفاعل بالإرادة والفاعل بالطبع، فيمتنع مع كونه عالما أن يكون كالأمور الطبيعية التي تتولد عنها الأشياء بلا شعور، كالحار والبارد، فلا يجوز إضافة الولد إليه بوجه ـ سبحانه ـ)[2].

وهذه الحجة كما تُبطل زعم المشركين والنصارى، فهي كذلك تبطل دعوى الفلاسفة أن العقول والنفوس صدرت عن الله ـ تعالى ـ[3].

---

(١) سورة الأنعام: ١٠٠، ١٠١.

(٢) الرد على المنطقيين: ص٢١٩، وانظر درء تعارض العقل والنقل له: ٧/ ٣٦٩ ومابعدها.

(٣) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية: ص٢١٩، أما نظرية الصدور أو الفيض عند الفلاسفة فتقوم على أن الموجودات صدرت عن الله، كما يفيض النور عن الشمس، وذلك على مراتب متدرجة، وأول القائلين بها من القدماء: أفلوطين، ومن الإسلاميين: الفارابي وابن سينا. انظر النجاة لابن سينا: ٢٨٨، ومابعدها، والموسوعة الفلسفية العربية: ١/ ٦٦٣، ٦٦٤. مادة (فيض).

هـ ـ وفي خصوص نسبة المشركين البنات إلى الله ـ تعالى ـ مع كونهم يرون الذكور أكمل الوصفين ـ فإن القرآن يحتج عليهم بقياس الأولى، تبعًا لقاعدة الكمال المبيّنة آنفًا، فيقول ـ تعالى ـ عنهم: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ﴾[1]، ويقول ـ تعالى ـ: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ۝٢١ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ۝٢٢﴾[2].

قال ابن تيمية: (وكان المشركون يقولون: إن الملائكة بنات الله، كما حكى الله ذلك عنهم بقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾[3]، وهم مع هذا يجعلون البنات نقصًا وعيبا، ويرون الذَكر كمالاً، فقال لهم: كيف تصفون ربكم بأنقص الوصفين، وأنتم مع هذا لاترضون هذا لأنفسكم؟ فهذا احتجاج عليهم بطريق الأولى في بطلان قولهم: إن له البنات ولهم البنين، لم يحتجَّ بذلك على نفي الولد مطلقا، كما يقول من يفتري على القرآن)[4].

وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ

---

(١) سورة النحل: ٦٢.

(٢) سورة النجم: ٢١، ٢٢.

(٣) سورة الزخرف: ١٩.

(٤) درء تعارض العقل والنقل: ٧/ ٣٦٢، ويقصد بقوله (من يفتري على القرآن) مازعمه إلكيا الهراسي من أن حجج القرآن ليس فيها فلج، وأنها خطابيات، حيث إن الاحتجاج عليهم بنسبة البنات إلى الله ـ تعالى ـ دون البنين لاينفي الولد مطلقا، فرد عليه الشيخ بأن ذلك ليس مراد الآية، وإنما المراد منها إفحامهم من جهة تفضيلهم أنفسهم على الله ـ تعالى ـ، وإظهار تناقضهم في ذلك فحسب، أما التنزيه من الولادة والولد مطلقا ففي آيات أخرى كما تقدم. وانظر كلام إلكيا مع الرد عليه في درء تعارض العقل والنقل: ٧/ ٣٦٠، ومابعدها، مع بحث مهم في تنزيه الله ـ تعالى ـ عن الولد. انظر الفتاوى لابن تيمية: ٣/ ٣٠١، ٣٠٢، والنبوات له: ص٣٤٢.

مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١٧﴾ أَوَمَن يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾﴾[1].

قال ابن القيم: (فأشار بتنشئتهن في الحلية إلى أنهن ناقصات، فيحتجن إلى حلية يكملن بها، وأنهن عَيِيّاتٌ فلا يُبِنَّ عن حُجتهن في وقت الخصومة، مع أن في قوله: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ﴾ تعريضًا بما وُضعت له الحلية من التزيّن لمن يفترشهن ويطأهن، وتعريضًا بأنهن لايُنشَّأن في الحرب والطعان والشجاعة، فذكر الحلية التي هي علامة الضعف والعجز والوهن)[2].

و ـ أن هذا قولٌ على الله ـ تعالى ـ بلا علم، وليس عليه دليل أصلاً، وهذا وحده كاف في المنع من نسبته إلى الله ـ تعالى ـ[3]، وإلى هذا الإشارة بقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٨﴾﴾[4]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٥٦﴾ فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٥٧﴾﴾[5].

ز ـ إعراض أنبياء الله وأوليائه عن عبادة غيره، وقد اعتبر كثير من المفسرين ذلك دليلاً عقليا على نفي الولد عن الله ـ تعالى ـ، مستندين إلى قوله ـ سبحانه ـ: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴿٨١﴾﴾[6]، أي لذلك الولد؛ لأنه حينئذٍ يكون مستحقًا للعبادة، كوالده؛ ولأن ذلك مرضاة للرب، وطاعة له، وقيام بحق عبادته، كما يحصل في الدنيا من تعظيم أبناء الملوك طلبا لرضاهم، فلو صح ذلك وقام عليه برهان لكنت أولى منكم بعبادة هذا الولد وتعظيمه، لكنّ هذا ممتنع غاية

---

(١) سورة الزخرف: ١٧، ١٨.
(٢) الصواعق المرسلة: ٢/ ٤٨٥.
(٣) راجع ماذكر في ص١٣٤.
(٤) سورة يونس: ٦٨.
(٥) سورة الصافات: ١٥٦، ١٥٧.
(٦) سورة الزخرف: ٨١.

الامتناع على الله ـ جل وعلا ـ، فلا أعبد أحدًا غيره، فدل إعراض أعبد الناس لرب العالمين من الأنبياء وغيرهم عن عبادة هذا الولد المزعوم على بطلان نسبته إلى الله ـ سبحانه وتعالى ـ[1].

٢ ـ الحلول في المخلوقات ومخالطتها.

تقدمت الإشارة إلى وجوب اتصاف الله ـ تعالى ـ بالعلو، باعتباره أكمل الوصفين المتقابلين[2]، ونود أن ننبه هنا إلى ما أشار إليه الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ من دلالة قياس الأولى على وجوب تنزه الله ـ تعالى ـ عن مخالطة خلقه، ووجوب مباينته لهم، ونقض الشبهة التي يتعلق بها الجهمية وغيرهم، وهي معية الله ـ تعالى ـ لخلقه، المذكورة في القرآن، فذكر ـ رحمه الله تعالى ـ الأدلة السمعية على ثبوت العلو، ثم نبه إلى أن السُّفل وصف ذم لا حمْد، وأن ذلك معلوم بالضرورة عند جميع من سلمت فطرهم، وأنه لايجوز عقلاً أن يجتمع الرب ـ تعالى ـ وإبليس في مكان واحد، وأن المقصود من معيّته لخلقه معيتُه بعلمه، ثم قال ـ رحمه الله تعالى ـ: (ومن الاعتبار في ذلك: لو أن

---

(١) انظر تقرير الآية على هذا الوجه أو نحوه في تفسير كل من: الزمخشري: ٣/٤٢٦، ٤٢٧، والرازي: ٢٧/٢٢٩، ٢٣١، والنسفي: ٢/١٢٥، وابن جزي: ٢/٣١٩، والبيضاوي: ٢/٣٧٨، والبقاعي: ٧/٥٥، ٥٦، وأبي السعود: ٨/٥٦، والآلوسي: ١٣/١٠٣، ١٠٤، والشوكاني: ٤/٥٦٦، والقاسمي: ١٤/٣٥٦، والسعدي: ٤/٤٥٩، وابن عاشور: ٢٥/٢٦٤، والمراغي: ٢٥/١١٤، وسيد قطب: ٥/٣٢٠٣، والجزائري: ٤/٦٥٨، وغيرهم، وقد اختار ابن جرير قولاً لايبعد عنه وأسنده إلى السدي، وكذلك ابن كثير، انظر تفسير ابن جرير: ٢٥/١٠٣، وابن كثير: ٤/١٤٣.

وقد أنكر الشنقيطي تقرير الآية على هذا النحو غاية الإنكار، وبالغ في رده بمالا طائل تحته، انظر أضواء البيان: ٧/٢٨٧ ـ ٣١٠.

(٢) انظر ص: ٣٧٥.

رجلا كان في يديه قدح من قوارير صافٍ، وفيه شراب صاف، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح، من غير أن يكون ابن آدم [في][1] القدح، فالله ـ وله المثل الأعلى ـ قد أحاط بجميع خلقه، من غير أن يكون في شيء من خلقه.

وخصلة أخرى: لو أن رجلاً بنى دارًا بجميع مرافقها، ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لايخفى عليه كم بيتًا في داره، وكم سعة كل بيت، من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله ـ وله المثل الأعلى ـ قد أحاط بجميع خلقه، وعلم كيف هو، وماهو، من غير أن يكون في شيء مما خلق)[2].

ويقول شيخ الإسلام معلقا على كلام الإمام أحمد:

(ثم ذكر الإمام أحمد حجةَ اعتبارية عقلية قياسية لإمكان ذلك «يعني اجتماع المعية مع العلو فوق العرش» هي من باب الأولى، قال: ومن الاعتبار في ذلك... إلخ، قلت: وقد تقدم أن كل مايثبت من صفات الكمال للخلق فالخالق أحق به وأولى، فضرب أحمد ـ رحمه الله ـ مثلاً وذكر قياسًا، وهو أن العبد إذا أمكنه أن يحيط بصره بما في يده وقبضته من غير أن يكون داخلاً فيه، ولامحايثا[3] له، فالله ـ سبحانه ـ أولى باستحقاق ذلك واتصافه به، وأحق بألا يكون ذلك ممتنعا في حقه.

---

(١) ليست في المطبوع، وأضفتها ليستقيم الكلام.

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية: ص٣٨، ٣٩. على الكتاب تعليقاتٌ سخيفة تجرأ صاحبها على الإمام أحمد، نحو قوله: (لاداعي لضرب الأمثال لإثبات علم المولى ـ جل وعلا ـ وبينونته من خلقه)، ونحوه ص٣٧، ٤٤، فلا يلتفت إليها.

(٣) أي: لا مخالطًا، ولا متصلاً.

وذِكْرُ أحمد في ضمن هذا القياس قولَ الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ مطابقٌ لما ذكرناه من أن الله له قياس الأولى والأحرى بالمثل الأعلى، إذ القياس الأولى والأحرى هو المثل الأعلى، وأما المثل المساوي أو الناقص فليس لله بحال، ففي هذا الكلام الذي ذكره، واستدلالِه بهذه الآية تحقيق لما قدمناه، من أن الأقيسة في باب صفات الله هي أقيسة الأولى، كما ذكره من هذا القياس؛ فإن العبد إذا كان هذا الكمال ثابتا له فالله الذي له المثل الأعلى أحق بذلك.

ثم ذكر قياسًا آخر فقال: وخصلة أخرى... إلخ.

وهذا أيضا قياس عقلي من قياس الأولى، قرر به إمكان العلم بدون المخالطة، فذكر أن العبد إذا فعل مصنوعًا كدارٍ بناها، فإنه يعلم مقدارها، وعدد بيوتها، مع كونه ليس هو فيها، لكونه هو بناها، فالله الذي خلق كل شيء، أليس هو أحق بأن يعلم مخلوقاته، ومقاديرها، وصفاتها، وإن لم يكن فيها محايثا لها؟ وهذا من أبين الأدلة العقلية)[1].

٣ ـ الظلم.

مما تردد في القرآن تنزيه الله ـ تبارك وتعالى ـ عنه: الظلم المنافي للحكمة، ولما كانت دلائل حكمة الله ـ تعالى ـ التامة قد استقرت في النفوس، وعلمتها العقول، وأيقنت بها، فقد احتُج بها على تنزيه الله ـ تعالى ـ عن الظلم، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾[2].

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: ٢/٥٤٦، ٥٤٧، وانظر تعليق ابن تيميه على سائر كلام الإمام أحمد في الرد على الجهمية في نقض التأسيس: ٢/ ٥٣٤، إلى آخر الجزء الثاني.

(٢) سورة ص: ٢٨.

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾[1]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾[2].

قال ابن تيمية: (هذا استفهام إنكار على من ظن ذلك، وهو يتضمن تقرير المخاطبين واعترافهم بأن هذا لايجوز عليه، وأن ذلك بيّنٌ معروف، يجب اعترافهم به، وإقرارهم به، كما يقال لمن ادعى أمرًا ممتنعًا، مثل نَعَم كثيرة في موضع صغير، فيقال له: أهٰهنا كانت هذه النَّعَم؟ أي هذا ممتنع فاعترف بالحق)[3].

الثاني ـ التنزيه عن المثل والنظير.

وهذا ركن التنزيه الثاني، ويدل عليه سمعًا قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[4].

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾[5]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾[6]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾[7].

وأما الدليل العقلي الشرعي على ذلك، فهو قاعدة المثل الأعلى التي سبق بيانها، والمشار إليها بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[8].

ووجه دلالة القاعدة على امتناع المثيل والمكافيء ـ كما قال ابن

---

(١) سورة الجاثية: ٢١.
(٢) سورة ن: ٣٥، ٣٦.
(٣) النبوات: ص٣٥٤.
(٤) سورة الشورى: ١١.
(٥) سورة مريم: ٦٥.
(٦) سورة النحل: ٧٤.
(٧) سورة الإخلاص: ٤.
(٨) سورة الروم: ٢٧.

القيم ـ رحمه الله ـ أنّه: (يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى اثنان؛ لأنهما إن تكافآ لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافآ فالموصوف بالمثل الأعلى أحدهما وحده، يستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير، وهذا برهان قاطع من إثبات صفات الكمال على استحالة التمثيل والتشبيه، فتأمله فإنه في غاية الظهور والقوة)[1].

(١) الصواعق المرسلة: ٣/ ١٠٣٢.

obeikandl.com